عن التزمين
في
التراث اللغوي

د. عائشة صالح أحمد بابصيل

أستاذ فقه اللغة المساعد

قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – فرع البنات

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

ملخّص البحث:

يتناول البحث الحديث عن ظاهرة التزمين في التراث العربي عند أسلافنا من علماء القراءات والتجويد، ومن اللغويين، فيقف على التفات علماء القراءات والتجويد لعنصر التزمين في قراءة القرآن الكريم، وتحديدهم أنواعها المقبولة وغير المقبولة، وتوصلهم إلى طريقة حساب زمن الحركة؛ ليصنفوا المدود بمراعاة أحكامها، وبمراعاة درجاتها، والربط بين أطول القراء مدًّا وسرعات القراءة.

ثم كشفت الدراسة عن جهود اللغويين في دراستهم لعنصر التزمين والعوامل المؤثرة فيه، ووظيفة التزمين النفسية، واللغوية، والإنشادية، وكذلك الوقوف على الأثر المترتب على التزمين.

* * *

إنّ السرعة التي يُنطق بها الكلام سمة تشخّصه، ويُدرك على أساسها، وتختلف هذه السرعة باختلاف المتكلمين من جهة، وباختلاف حالاتِهم النفسية من جهة أخرى، كما أنّها تختلف باختلاف مجالات الاستعمال، وفنون القول من: محادثة، وخطابة، وإنشاد شعر، وقراءة ... إلخ، وباختلاف مسرح الكلام، وباختلاف البناء النحوي للجملة.

فسرعة الكلام في حالة الرضا غيرها في حالة الغضب، وسرعته في الخطابة ليست السرعة ذاتها لمن يتبادل أطراف الحديث مع صديق يزوره، والسرعة التي نتكلم بِها عند تأكيد كلام تختلف عن سرعة الكلام الذي يراد منه مجرد الإخبار والإفادة.

هذه السرعة المتنوعة للنطق هي ما اصطلح اللغويون المحدثون على تسميتها بالتزمين Tempo.

وسيتناول هذا البحث الحديث عن موقف علماء العربية من مصطلح التزمين وبعبارة أخرى: هل أدرك علماء العربية ظاهرة التزمين؟ وهل لهم فيه دراسات يمكن الوقوف معها وعندها؟

إن الحديث عن التزمين في دراسات أسلافنا يبرز في ميدانين اثنين:

الأول: ميدان علم القراءات والتجويد.

والثاني: ميدان علم اللغة.

أولاً: ميدان علم القراءات والتجويد:

انبثق اهتمام علماء القراءات بالأداء من خلال اهتمامهم بالقرآن الكريم، – تلاوة وتجويدا – ذلك أن حرص المسلمين على قراءة القرآن الكريم بالصورة المثلى المتوارثة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، جعلت أئمة القرّاء يتفانون في الاهتمام بتجويد القرآن الكريم، والبعد به عن عيوب النطق.

ويظهر التفاتهم إلى ظاهرة التزمين من خلال الآتي:

١– الحديث عن "كيف يُقرأ القرآن الكريم؟":

تحاور العلماء حول: أيهما أفضل: أن يسرع القارئ لكتاب الله – عزَّ وجلَّ – فيأخذ حسنات أكثر بعدد الحروف التي قرأها، أو يبطئ ويجوّد، ويعطي كل صوت حقّه ومستحقّه، وإن قلّ عدد الحروف التي يُعطى عليها الحسنات؟ وقد خرج علماء القراءات من ذلك بتحديد السرعات المختلفة التي يُتلى بِها كتاب الله – جلَّ وعلا – وهي على النحو الآتي:

أ– التَّحْقِيق: وهي أبطأ سرعة يُتلى بِها كتاب الله – عزَّ وجلَّ – بحيث تأخذ الأصوات القرآنية حظّها، وحقّها من حيث: المخارج، والصفات، ومن حيث: ما تستحقه في الظواهر السياقية التي تأتي فيها: من المدود، والإخفاء، والإدغام، والإظهار، ولا يُقبل من القارئ أن يخرج

عن هذه السرعة، فيزيد في إبطائها وإلاّ فقد حكم عليه القرّاء بالتفيهق، والتشدّق، وأن أداءه صار معيباً؛ بمعنى أن التزمين الذي اتخذه القارئ – حينئذٍ – يكون خارجاً عن الذوق العربي في قراءة القرآن الكريم، وهذه السرعة (التحقيق) تمثل الحد الأقصى في الإبطاء، وقد وضّحها علماء القراءات، ووصفوها، وحاولوا وضع ضوابط لها، فعرفوا "التحقيق بأنه: إعطاء كل حرف حقّه من إشباع المدّ، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار، والتشديدات، وتوفية الغنات، وتفكيك الحروف، وهو بيانها، وإخراج بعضها عن بعض بالسكت، والترسل، واليسر، والتؤدة، وملاحظة الجائز من الوقوف، ولا يكون غالباً معه قصر، ولا اختلاس، ولا إسكان محرك، ولا إدغامه"(١).

ب- الحَدْر: وهو أعلى سرعة تقبل في تلاوة القرآن الكريم، وقد وصفها ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) بقوله: "إدراج القراءة، وسرعتها، وتخفيفها بالقصر، والتسكين، والاختلاس، والبدل، والإدغام الكبير، وتخفيف الهمز، ونحو ذلك ممّا صحّت به الرواية، ووردت به القراءة"(٢).

وعلى ذلك فالحدر ضد التحقيق، فكما أن التحقيق يعد أعلى درجات السرعة إبطاءً، فإن الحدر أعلاها إسراعا، فهما ككفتي الميزان؛ لأن كلاًّ منهما يمثل حدًّا لغاية، لا يُقبل تجاوزها إسراعا، أو إبطاءً.

ج- التَّرْتِيل: وهو عبارة عن السرعة التي تلي التحقيق، فهو القراءة المتمهلة المتأنية المبيِّنة، التي تعين على تدبر القرآن وفهمه، هكذا وصفها العلماء عند تفسير قول الله تعالى: "وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً" (المزمل: ٤)، والترتيل درجة أبطأ من التدوير، وأسرع من التحقيق(٣).

د- التّدْوِير: وهو السرعة التي تكون بين الترتيل والحدر، بمعنى أنّها أسرع من الترتيل، وأبطأ من الحدر، وقد وصفها ابن الجزري بأنّها عبارة عن "التوسط بين المقامين، من التحقيق والحدر، وهو الذي ورد عند أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل، ولم يبلغ فيه حد الإشباع، وهو مذهب سائر القرّاء، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء"(٤).

٢- تعريفهم لمصطلحي "المد والقصر":

نصّ ابن الجزري على أن المد الفرعي هو عبارة عن: "زيادة مطٍّ في حرف المد، على المد الطبيعي، وهو الذي لا يقوم ذات حرف المد دونه"(٥). وأن القصر هو: "ترك تلك الزيادة، وإبقاء المد الطبيعي على حاله"(٦). فتعريفه للمد الفرعي يعني الزيادة في الكمّ الزمني Duration لأصوات المد؛ لأن الزمن الفعلي، أو المد الطبيعي – على حدّ قوله – هو الذي لا يقوم ذات الحرف إلاّ به، ويمكن تسميته الزمن الفونولوجي، وهو الذي يلتقي مع مصطلح الكمية quantity بالنظر إلى حروف المد بإزاء الحركات الثلاث.

ومن خلال كلام ابن الجزري هذا يمكن القول: إن القصر يعني الزمن الفونولوجي لأصوات المد، وهو الذي سمّاه علماء التجويد بالمد الطبيعي، فالقصر والمد الطبيعي مصطلحان مترادفان، أما المد فإنه يعني الزمن الفعلي الذي تكون عليه أصوات المد في الأداء القرآني، وهذا يقضي أن مقدار زمن المد أكبر من مقدار زمن القصر، وهذا ما استقر في أذهان علماء التجويد والقراءات، واتضح في كتبهم ومؤلّفاتهم.

٣- تحديدهم المدود:

جعل القرّاء مراتب المد ودرجاته: ما بين حركتين، أو ثلاث حركات، أو أربع إلى ست حركات، وهو ما عُرِفَ بالقصر، والتوسط، والإشباع، وقد أفاض علماء القراءات والتجويد في الحديث عنها، فقسّموها إلى ست، أو سبع مراتب – كما هي مذكورة عند ابن الجزري(٧) – وقد رتّبوها ترتيباً تصاعديّاً حسب الطول، فأوّلها هو أقصرها زمناً، والفرق بين هذه المراتب هو فرق في المقدار، أو الكم الزمني، وبعبارة أخرى: هو فرق في عنصر الزمن لأصوات المد، كما تحدّثوا عن أنواع المدود، ووضعوا لها مصطلحات خاصة، مثل: المد الطبيعي – المد الأصلي – المد الفرعي بأقسامه (المتصل – المنفصل – مد البدل – العارض للسكون بسبب الوقف، أو الإدغام الكبير عند أبي عمرو – المد اللازم الكلمي والحرفي مثقلاً ومخففاً)، وكذلك بيّنوا أحكامها من حيث الوجوب والجواز، وتحدثوا عن أسبابها، وقسموها إلى نوعين: لفظي، ومعنوي، فاللفظي: أن يلي حرف المد همزة، أو سكون. والمعنوي هو: قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي مقصود عند العرب، وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القرّاء(٨).

٤- اختلاف القرّاء في السرعة، وفي مراتب المدود:

اختلف القرّاء في تحديد درجات المدود ومراتبه؛ بناء على مذاهبهم في السرعة التي يُقرأ بها القرآن الكريم، حيث إنّ اختلافهم في مقدار الزيادة في المد راجع إلى مذهب كل منهم في التحقيق، والترتيل، والتدوير، والحدر، وبناء على ذلك يمكن الربط بين أنواع السرعة وبين درجة المد، فالقرّاء الذين عُرِفَ عنهم التحقيق، وهم عاصم (ت ١٢٧هـ)، وحمزة (ت ١٥٦هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ) تقع مراتب المد عندهم حول الثالثة

والرابعة والخامسة، والذين عُرِفَ عنهم التدوير، أو التوسط، وهم: ابن عامر (ت ١١٨هـ)، وابن ذكوان (ت ٢٤٢هـ) تنحصر مراتب المد عندهم في المرتبة الثالثة، والذين عُرِفَ عنهم الحدر، وهم: نافع (ت ١٦٩هـ)، وأبو جعفر (ت ١٣٠هـ)، وابن كثير (ت ١٢٠هـ)، وأبو عمرو (ت ١٥٤هـ) تتردد مراتب المد عندهم بين الأولى والثانية(٩).

وهكذا تظهر العلاقة بين أطول درجات المد وأبطأ سرعة، وبين أقصر درجات المد وأعلى سرعة.

ويمكن ترتيب هذه السرعات ترتيبًا تنازليًّا – من حيث الإبطاء – هكذا:

١ – التحقيق. ٢ – الترتيل. ٣ – التدوير.

٤ – الحدر.

وهي سرعات مقبولة عند أئمة القرّاء، لا اعتراض عليها، لكن هناك سرعات أخرى غير مقبولة عندهم؛ لبعدها عن الذوق الإسلامي في قراءة القرآن الكريم، ولمخالفتها الطبع السليم، كالتطريب، والترقيص، والتحزين، والترعيد(١٠).

٥- الحديث عن وظائف التزمين:

إذا كان أئمة القراءات قد أدركوا ظاهرة التزمين، وبيّنوا أنواعاً من السرعات المقبولة وغير المقبولة، التي يُتلى بِها كتاب الله، فإنّهم قد التفتوا أيضاً إلى دور التزمين ووظيفته، ومن ذلك:

أ- الوظيفة الخاصة ببعض أنواع السرعات التي يقرأ بها القرآن الكريم:

جعل القرّاء قراءة القرآن الكريم بالتحقيق وسيلة للتعليم، والتمرين، وتقويم اللسان، وقراءته بالترتيل وسيلة لمن أراد التدبر، والتفكّر، أما

السرعة المصطلح عليها "بالحدر"، فوسيلة "لتكثير الحسنات في القراءة، وحوز فضيلة التلاوة" على حدّ قول ابن الجزري(١١).

ب- الوظيفة الدلالية لبعض أنواع المدود:

جعل علماء القراءات المعنى سبباً في المدّ، قال ابن الجزري: "وأما السبب المعنوي فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي مقصور(١٢) عند العرب، وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القرّاء"(١٣)، ومما وقع فيه المدّ بسبب المعنى:

* مدّ التعظيم: وموضعه (لا النافية) في كلمة التوحيد، في نحو: "لا إله إلا الله" و"لا إله إلا هو"، وقد "سُمّي بمدّ المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عن غير الله عزّ وجلّ، وهذا مذهب معروف عند العرب؛ لأنّهم يمدّون ما لا أصل له في المدّ عند: الدعاء، أو الاستعانة، وعند المبالغة في نفي شيء، فمن باب أولى الذي له أصل في المدّ"(١٤).

* مد التبرئة: وقد رُوي عن حمزة في نحو: "لَا رَيْبَ فِيهِ" (البقرة: ٢) – "لَّا شِيَةَ فِيهَا" (البقرة: ٧١) – "لَّا مَرَدَّ لَهُۥ" (الروم: ٤٣) – "لَا جَرَمَ" (هود: ٢٢)(١٥).

لعلّ ابن الجزري يلمح إلى المقارنة بين ملمح الطول عند العرب وعند القراء، تلك المقارنة التي تفيد قوة هذه الوسيلة الأدائية عند العرب، أو في الاستعمال اللغوي، بينما هي أضعف عند القرّاء؛ وذلك لأنّهم ركزوا على الفوارق في الطول بين المدود، من حيث أسبابها اللفظية، التي

تنحصر في الهمز والسكون، ومنهجهم في ذلك منهج وصفي تقريري، يهدف إلى تحديد أنواع الأداء القرآني وتقنينه.

٦- قياس التزمين:

لقد برز من خلال تناول علماء القراءات والتجويد لقضية (المدّ والقصر في قراءة القرآن) طريقة فذّة مبتكرة لقياس التزمين، حيث استعمل بعضهم الحركة Vowel وحدة القياس، وزمنها هو الزمن المستغرق في نطق الحركة القصيرة، واستعمل بعضهم الآخر الألف وحدة للقياس، واختلفوا في زمنها، فمنهم من جعلها مساوية لزمن النطق بالحركة القصيرة، وعلى ذلك، تكون وحدتا القياس متساويتين زمنياً، ومنهم من جعل الألف مساوية لزمن النطق بحركتين، "يقول بعضهم: فإن قيل: ما مقدار الألف؟ فقل: أن تمدّ صوتك بقدر النطق بحركتين، إحداهما حركة الحرف الذي قبل حرف المدّ، والأخرى هي حرف المد ... نحو: قال ويقول وقيل، فحركة القاف في الأمثلة الثلاثة هي إحدى الحركتين المذكورتين، والألف في المثال الأول، والواو في المثال الثاني، والياء في المثال الثالث هي الحركة الثانية."(١٦).

وقد ظهرت ثمرة الخلاف في كون الألف مساوية زمنياً للحركة، أو أنّها ضعفها في الزمن عند تحديد درجات المدود بأنواعها المختلفة، فمنهم من يقول في المد اللازم: إنه يمدّ بمقدار ست حركات، ومنهم من يقول: إنه يمدّ بمقدار ست ألفات، وعلى ذلك، فهما مترادفان، ومتساويان زمنياً.

أما الفريق الثالث فإنه يقول في المدّ اللازم: إنه يمدّ بمقدار ثلاثة ألفات وهنا يختلف مدلول الألف عن السابق، بأنّها تكون ضعف الحركة.

وبعد هذا التحديد لوحدة القياس، وزمنها كان لعلماء القراءات تقنية في القياس، وتتلخص هذه التقنية في اتخاذهم إصبع اليد – قبضاً أو بسطاً – وحدة زمنية، يقيسون بها الكم الزمني للأصوات، وبخاصة أصوات المدّ، فالزمن الذي تستغرقه حركة قبض الإصبع، أو بسطه هو أقل وحدة زمنية في قياس الكم الزمني، وعلى ذلك ساروا في تحديد درجات المدود، فقالوا – مثلاً –: مقدار المدّ الطبيعي حركتان، ومقدار المدّ اللازم ست حركات ... إلخ.

وكذلك حدّدوا القصر، والتوسط، والإشباع، فجعلوا الأول حركتين، والثاني أربعاً، والثالث ستاً.

وهكذا ينجح القدماء في التغلب على مشكلة الزمن، وفي ضبطه وقياسه مسجلين السبق في ذلك.

ثانياً: ميدان الدراسات اللغوية:

كان علماء القراءات أسبق من علماء اللغة في الإحساس بظاهرة التزمين؛ لأن اهتمامهم بالأداء وعناصره قد جاء مبكراً، ومنبثقاً من اهتمامهم بالقرآن الكريم – تلاوة وتجويداً – على أن اللغويين لم يكن اهتمامهم – قد ظهر، وتجسّد – بالأداء إلا من خلال مؤلفاتهم، ولمّا كانت تلك المؤلفات قد سبقت مؤلفات علماء القراءات والتجويد، فإن السبق يكون لعلماء اللغة ابتداءً من أبي الأسود (ت ٦٩هـ)، ومروراً بنصر بن عاصم (ت ٨٩هـ)، والخليل (ت ١٧٥هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ).

ولمّا ظهرت مؤلفات علماء القراءات والتجويد كان من الطبيعي أن تستوعب الفكر الصوتي من أهل اللغة، وتفيد منه، وكما هو معروف،

فإنّهم استطاعوا أن يلحقوا بأهل اللغة بما توصّلوا إليه من ظواهر، وقوانين صوتيّة وأدائيّة، من خلال دراساتهم الجادّة والدؤوبة والمخلصة، فأفاد أهل اللغة من هذا العطاء إفادة قيّمة.

والباحث في التراث اللغوي لا يجد دراسات مستقلة خاصة بالتزمين، إنّما يجد معالجة اللغويين لهذه الظاهرة من خلال حديثهم عن بعض الظواهر الصوتيّة – التي هي أثر من آثار التزمين – كالمطل، والإشباع، والتقصير، والحذف ... إلخ.

ويمكن بيان معالجة اللغويين لظاهرة التزمين على النحو الآتي:

١- إحساس اللغويين بالتزمين:

يتجلّى ذلك من الأمور الآتية:

أ- صرّح سيبويه بمصطلح السرعة، فيما جعل عنوان بابه "هذا باب الإشباع في الجر والرفع، وغير الإشباع، والحركة كما هي"، يقول: "فأمّا الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها واوٌ أو ياءٌ، وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قولك: يَضْرِبُهَا، ومِنْ مَأْمَنِكَ. وأمّا الذين لا يشبعون، فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يَضْرِبُهَا، ومِنْ مَأْمَنِكَ، يسرعون في اللفظ. ومن ثَمَّ قال أبو عمرو: "إلى بارئكم"، ويدلك على أنّها متحركة قولهم: "من مأمنك"، فيبيّنون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقّق النون، ولا يكون هذا في النصب؛ لأن الفتح أخفّ عليهم، كما لم يحذفوا الألف حيث يحذفوا الياءات، وزنة الحركة ثابتة، كما تثبت في الهمزة، حيث صارت بين بين"[١٧]

وبإمعان النظر في هذا النص يمكن القول بأن:

١- التصريح بلفظ "السرعة" التي هي مدلول المصطلح الأجنبي، حيث قال: "يسرعون اللفظ"، أي : يسرعون النطق.

٢- التفرقة بين نوعين من التزمين: بطيء، وهو ما عبّر عنه سيبويه بالتمطيط، وسريع، وهو ما عبّر عنه بقوله: "يسرعون اللفظ".

٣- الالتفات إلى أثر التزمين على الكمّ الزمني للأصوات، أي: العلاقة بين التزمين والكمِّ الزمني: فكلَّما بطؤ التزمين طال زمن الصوت، وهو ما يُفهم من قوله: "فأما الذين يشبعون فيمططون"، وكلّما زادت السرعة قَصُر زمن الصوت، وهو ما عبّر عنه بقوله: "وأما الذين لا يُشبعون فيختلسون اختلاسا".

٤- إثبات أنّ التغير في زمن الصوت – زيادة أو نقصا – نتيجة لتغير التزمين، إنّما هو تغيير على المستوى الأدائي فقط، أمّا على المستوى الفونولوجي الصرفي، فلم يعتدّ بهذا التغيير، فالصيغة مازالت كما هي، ويُفهم هذا من قوله في العنوان: "والحركة كما هي"، أي : كما هي من الوجهة الصرفيّة، وأيضا من قوله بعد ذلك: "وزنة الحركة ثابتة، كما تثبت في الهمزة حيث صارت بين بين"[١٨].

ب- التفت البلاغيون إلى التزمين على أساس أنه عنصرٌ يحقّق البلاغة في المنطوق، الأمر الذي جعل بعض البلاغيين يعرّف البلاغة بأنّها "أن تصيب فلا تخطئ، وتسرع فلا تبطئ"[١٩]، وليس المراد نفي الإبطاء، فذلك لا يتلاءم مع بلاغة النص، كما أنه ليس المقصود الإسراع دائما، الذي قد يخل ببلاغة النص وتأثيره، وإنّما الإسراع الذي تتحقق معه البلاغة، ويبعد بالنص عن الملل والفتور.

ج- عرض الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) صوراً للتزمين، فها هو ذا يثني على الهدوء والتمهّل في الكلام، ويَعدّه مَيْزة يمتاز بها الأداء السليم الذي يُنْشد من ورائه: الوضوح للمنطوق، والإفهام للمعاني. يقول: "قال ثمامة بن أشرس: كان جعفر بن يحيى أنطق الناس، فقد جمع الهدوء والتمهّل فيه، والجزالة، والحلاوة، وإفهاما يغنيه عن الإعادة، ولو كان في الأرض ناطق يستغني بمنطقه عن الإشارة لاستغنى جعفر عن الإشارة، كما استغنى عن الإعادة"(٢٠).

وقد وصف الجاحظ كلام سيد البشر محمد بن عبد الله – صلى الله عليه وسلم – بأنّه: "... لا يُبْطِئ، ولا يَعْجَل، ولا يُسْهِب، ولا يَحْصَر"(٢١). يؤكّد هذا الوصف ما روته السيدة عائشة – رضي الله عنها – بقولها: "ما كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يسرد كسردكم هذا، ولكن كان يتكلّم بكلام بيّن فصْل، يحفظه من جلس إليه، وفي رواية أخرى عنها أيضا: كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يحدّث حديثا، لو عدَّه العادُّ لأحصاه"(٢٢).

وهكذا يتضح من كلام سيبويه، وابن سنان (ت ٤٦٦هـ)، والجاحظ أنَّ أسلافنا اللغويين قد أدركوا عنصر التزمين، وأحسّوا به في الكلام، كما أدركوا بعض آثاره، وارتباطاته بالظواهر الأخرى كالمطل، والإشباع، والاختلاس، والحذف ... إلخ.

٢- دراسة اللغويين لظاهرة التزمين:

تتضح دراسة علماء اللغة للتزمين من الأمور الآتية:

أولاً: العامل المؤثر في التزمين:

عدّ اللغويون "كثرة الاستعمال" من العوامل التي تؤثر في التزمين، فاستعمال الكلمة أكثر من غيرها، يجعل نطقها أكثر سهولة، وهذا يجعل المتكلّم ينطقها أسرع من الكلمات التي هي أصعب نطقا، أو التي هي أقلّ استعمالاً، وهذا أمر شائع في معظم اللغات، ومسلم به لدى اللغويين.

وقد أدرك علماء العربية هذا العامل، وجعلوه سببا في كثير من صور الحذف التي وردت في لغتنا العربية، من مثل:

- حذف ياء الإضافة في مثل: "وَيَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ" (غافر: ٣٢).

- حذف آخر المنادى مما سُمّي (الترخيم)، سواء أكان المحذوف مقطعا كاملاً، كما في: (يا جاريَ) في (يا جارية)، أم كان مقطعا، وجزء مقطعٍ آخر، كما في: (يا عثمُ) في (يا عثمانُ)، أم كان مقطعين، كما في: (يا معاوِ) في (يا معاويةُ)، أم كان ثلاثة مقاطع، كما في: (يا مَعْدي) في (يا معدي كَرِبُ).

- الحذف في (لم تكُنْ – لم أُبَالِ) بقولهم: (لم يكُ – لم أُبَلْ)

- الحذف في (لَدُنْ) بقولهم: (لَدُ).

فالحذف – فيما سبق – عائد إلى كثرة الاستعمال من الناطقين لمثل هذه الكلمات، التي لم تحظ باهتمامهم، مما جعل تزمينها يميل إلى الإسراع، وهذا الإسراع قد انعكس على أصوات الكلمة، إما بتقصير الكم الزمني لها كما في: (يا قومِ) و(لم أُبَلْ) حيث تصير الحركة الطويلة في المقطع الأخير (me:) في المنادى (ya:/qaw-me:)، والمقطع قبل الأخير (ba:) في الفعل المضارع (ʔo-ba:-Le) حركة قصيرة (ba) (me)، وإما بحذف بعض الأصوات، سواء أكان صوتاً واحداً كما في (يكُ

ya-ko – لَدُ La-do) في (لم يكن Lam/ya-kon – لَدُنْ La-don)، أم أكثر من صوت مما يمثل مقطعاً صوتياً مثل: (جاريَ ga:-re-ya) في (يا جاريةُ ya:/ga:-re-ya-to)، أو يمثل مقطعاً وجزءاً من مقطع آخر، مثل: (عثمُ ʔoθ-mo) في (يا عثمانُ ya:/ʔoθ -ma:-no)، أو يمثل مقطعين مثل: (معاوِ mo-ʔa:-we) في (يا معاويةُ ya:/mo-ʔa:- we-ya-to)، أو يمثل ثلاثة مقاطع، مثل: (مَعْدي maʔ-de:) في (يا معدي كَرِبُ ya:/maʔ-de:-ka-re-bo).

"إن القدماء التفتوا إلى العامل المؤثر في التزمين، مثل: "كثرة الاستعمال"، وهم إن لم يتحدثوا عن ذلك مباشرة إلا أنهم تكلموا عن الآثار الناتجة عن الإسراع بالتزمين، الناتج عن كثرة الاستعمال، فالتطور الذي لأصوات الكلمة؛ نتيجة كثرة الاستعمال يسير هكذا:

كثرة الاستعمال ← الإسراع في التزمين ← حذف، أو تقصير بعض الأصوات.

والعلماء تكلموا عن "كثرة الاستعمال"، وعن "الحذف أو التقصير" وأسقطوا "التزمين" من هذا التسلسل"[٢٣] فلم يثبتوه كتابة، ولكنهم أدركوه، ورصدوا آثاره.

ثانياً: وظيفة التزمين :

إذا كان علماء القراءات قد التفتوا إلى وظائف التزمين على مستوى السرعات التي يقرأ بها القرآن الكريم، فإن علماء اللغة قد التفتوا – أيضاً – إلى وظائف التزمين على مستوى اللغة بشكل عام، منها ما يتعلق بالجانب النفسي، أو الجانب اللغوي، أو الجانب الإنشادي لفن الشعر:

١- الوظيفة النفسية:

تحدّث القدماء عن حاجة المتكلّم في مواقف (التذكّر – التعجّب – الاستغاثة – الندبة) إلى إطالة الصوت، أي الإبطاء في التزمين:

*** في التذكّر:**

المتكلّم الذي يُصاب بالنسيان في أثناء حديثه يرغب في تنبيه السامع إلى أنّ كلامه لم ينته، وأن السامع يجب عليه الانتظار حتى يكمل المتكلم كلامه، والوسيلة التي يعتمد المتكلم عليها في إيصال الدلالة السابقة هي: إبطاء التزمين، بمعنى إطالة المقطع الذي حدث عنده التذكّر. يقول ابن جني: "وإنما مطلت، ومدّت هذه الأحرف [حروف المد] في الوقف، وعند التذكّر من قبل أنّك لو وقفت عليها غير ممطولة، ولا ممكنة المدة، فقلت ضربا، وضربوا، واضربي، وما كانت هذه حاله، وأنت مع ذلك متذكّر لم تُوجد في لفظك دليلاً على أنّك متذكّر شيئاً، ولأوهمت كل الإيهام أنك قد أتممت كلامك، ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك، لكنك لمّا وقفت، ومطلت الحرف عُلم بذلك أنك متطاول إلى كلام تالٍ للأول، منوط به، معقودٌ ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته"(٢٤).

*** في التعجّب والاستغاثة**:

من الحالات النفسية التي يمر بها المتكلم التعجب، والاستغاثة، ووسيلته التعبيرية فيهما هي التزمين الذي يكون بطيئاً حتى يحقق الغرض؛ ولذا جاءت (يا) مصاحبة للمستغاث به، وللمتعجب منه؛ لأنها بنسيجها الصوتي تساعد المتكلّم على المطل والإبطاء؛ ليصل الصوت إلى الآخرين. يقول سيبويه: "فأما المستغاث به فـ(يا) لازمة له، لأنه يجتهد، فكذلك المتعجب منه، وذلك: يا لَلناس، ويا لَلماء، وإنما اجتهد؛ لأن المستغاث عندهم متراخٍ غافلٌ، والمتعجّب كذلك"(٢٥). فلقد قرّر سيبويه الوظيفة التي يقوم بها التزمين، أو مدّ الصوت في تفريغ الشحنة النفسية التي ينفعل بها المتكلم، سواء في حالة الخوف وطلب الغوث، أو في حالة الإعجاب والتأثر، ويعلّل ذلك بأن المقام مقام غفلة واسترخاء ممن تطلب إغاثته، ومقام غُفْلٍ عن مصدر الإعجاب وموطنه، فلابد من وسيلة تؤدي إلى التنبيه في كل منهما، فكانت هي الأداة (يا) بما فيها من قابلية لمطل الصوت، وهذا نمط من أنماط التزمين.

* **في الندبة**:

الندبة حالة نفسية أخرى يمرّ بها المتكلم، ولها أسلوب نحوي خاص بها، ومعروف بها يتمثل في إدخال الأداة (يا) ، أو (وا) على الاسم المندوب، ثم إلحاق آخره ألفا وبعده هاء، مثل: (وازيداه). وقد كشف اللغويون عن العلاقة بين التعبير عن حالة الحزن هذه، وما اشتمله اللفظ من أدوات أضيفت إلى المندوب سابقا ولاحقا، من حيث إن المطلوب هو إطالة الصوت، وهذه الأدوات قابلة لذلك، ونطقها بالصورة المطلوبة يجعلها نمطاً آخر من أنماط التزمين، وبيان ذلك أنّ "المتكلم لا يقتصر على استعمال الأدوات؛ لأنّها بطولها العادي، لا تفي بنقل شعور المتكلم من الحزن، وإنما يحتاج للإطالة في أزمانها، لدرجة نرى معها أن "يا"، أو

"وا"، وكذلك الألف، ليست على طولها العادي الذي نراه في سياقات أخرى، غير الندبة، وإنما يطول زمنها لدرجة جعلت القدماء يتصوّرون أنّ هناك – في الوقف – هاءً بعد الألف، ونحن نوافق الدكتور إبراهيم أنيس في أنها ليست هاء، وإنّما هي جزء من زمن الألف، إلا أنّ المتكلّم أحدث في إنهاء نطق الألف ما اصطلح عليه حديثاً (The Breathed Release) [الفك المنفوس]، فنتج عن ذلك ما تصوره القدماء هاءً"(٢٦).

ويؤكّد القولَ بأن إبطاء التزمين في أدوات الندبة يعبّر عن حزن المتكلّم ما نصّ ابن جني عليه: "ويدلّ على ذلك [أي على أنّ حروف المدّ ينقص طولُها عند الوقف] أنّ العرب لمَّا أرادت مطلهنّ للندبة، وإطالة الصوت بهنّ في الوقف، وعلمت أنّ السكوت عليهنَّ ينتقصهنَّ، ولا يفي بهنَّ، أتبعتهنَّ "الهاء" في الوقف؛ توفية لهنَّ، وتطاولاً إلى إطالتهنَّ، وذلك قولك: "وا زيداه"، "وا جعفراه"."(٢٧)

٢- **الوظيفة اللغوية**:

يمكن الوقوف على الوظيفة اللغوية للتزمين من خلال دراسة القدماء لها، وذلك على النحو الآتي:

أ- الدلالة على المحذوف:

إبطاء التزمين في الجملة المنطوقة يدلّ على ما حذف منها، هذا ما نصَّ ابن جني عليه حين قال: "وقد حذفت الصفة، ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ، وكأنَّ هذا إنّما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح

والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويلٌ، أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان، والثناء عليه، فتقول: "كان والله رجلاً"، فتزيد في قوة اللفظ بـ"الله" هذه الكلمة، وتتمكّن من تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها، أي رجلاً فاضلاً، أو شجاعا، أو كريما، أو نحو ذلك، وكذلك تقول: "سألناه فوجدناه إنسانا"، وتمكّن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: "إنسانا سمحا، أو جوادا، أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممته، ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيماً، أو لَحِزاً، أو مبخّلاً، أو نحو ذلك"(٢٨).

هكذا يؤكد ابن جني بطريقة عملية تطبيقية كيف أنّ الإبطاء بالتزمين، وما سمّاه التطريح تعاونا في إحداث التفخيم والتعظيم في الكلام، مما يفيد السامعين أنّ هنا صفة محذوفة هي كذا ...

ب- إبراز جزء من الكلمة:

يغلب أن يكون هذا الإبراز للمقطع الأخير في الكلمة الموقوف عليها؛ لما للوقف من أثر على هذا المقطع، بالخفاء، أو بحذف جزء منه، وقد سبق بيان أن العرب تزيد هاءً بعد الألف في الندبة؛ تفادياً لذلك، وتحقيقاً للوضوح والظهور. يقول سيبويه: "وقد يلحقون في الوقف هذه الهاء الألف في النداء، والألف والياء والواو في الندبة؛ لأنه موضع تصويت وتبيين، فأرادوا أن يمدّوا، فألزموها الهاء في الوقف لذلك ... وذلك قولك: يا غلاماه، وازيداه."(٢٩) ، وقد سبق القول بأنّها ليست هاء – كما تصورها القدماء – بل هي جزء من زمن ألف المد، فيما سُمي "الفك المنفوس"، وبما أنّ الهاء متصلة بالألف، فهذا يعني الإطالة في زمن الألف، مما يترتب عليه الإبطاء في هذا المقطع، "وإذا صح هذا التفسير

[الفك المنفوس] فإنّه يمكن تطبيقه على ما سجّله سيبويه مما زيدت فيه الهاء في الوقف؛ من أجل تبيين حركة المقطع الأخير، مثل: هما ضاربانِهْ – وهم مسلمونهْ – وهنّهْ – وضربتنَّهْ – وأَيْنَهْ – وثَمّهْ – وكَيْفَهْ – ولَيْتَهْ – ولَعَلَّهْ، وغير ذلك مما ذكره تحت باب "ما تلحقه هاء لتبيين الحركة"(٣٠).

ج- السهولة في النطق:

يحدث أن تلتقي همزتان في كلام ما، فيعمد الناطق إلى زيادة ألف بينهما؛ كراهة التقائهما. يقول سيبويه: "ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أنّهم كرهوا التقاء همزتين، ففصلوا، كما قالوا: "اخْشَيْنانّ"، ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة"(٣١). وتفسير هذا من ناحية التزمين: أن انتقال المتكلم من الهمزة الأولى إلى الهمزة الثانية يحدث ببطء؛ للصعوبة النطقية الناشئة من القيام بتحركات تقطيعية من وإلى مكان واحد، فيؤدي إلى تطويل حركة الهمزة الأولى، الأمر الذي يعني إبطاء التزمين في مقطع الهمزة الأولى، وهذا الواقع الصوتيّ قد فسّره ابن جني بالمطل، وفسّره علماء القراءات بالإشباع، وهذا سيبويه يفسّره بإدخال ألف بين الهمزتين.

٣- الوظيفة الإنشادية:

ترسم هذه الوظيفة العلاقة بين التزمين والإيقاع، حيث إن الشعر قد يقع فيه ما يعرف بالزحافات، أو العلل، التي تؤثر على إيقاع الشعر، فلا تكون الوحدات الإيقاعية متساوية من حيث زمنها، ولسلامة الشعر من هذا الخلل في الإيقاع عند الإنشاد، فإن المنشد يعمد إلى الإبطاء في كلمة معينة، أو في مقطع معين، مما يؤدي إلى تطويل حركة، أو أكثر، أو يعمد إلى الإسراع مما يترتب عليه تقصير الحركة، أو حذفها، وهكذا يقوم

التزمين بعملية التعويض عن النقص، أو المحذوف، أو بعملية التخفيض؛ لكي يتحقق الإيقاع.

ولقد سجّل اللغويون أمثلة توضح هذه العلاقة بين التزمين والإيقاع، من مثل ما نجده عند: سيبويه وابن جني:

* **سيبويه**:

ذكر سيبويه هذه القضية في بابين:

الأول: "باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع، والحركة كما هي":

العرب يسكّنون الحرف المرفوع والمجرور في الشعر – قياساً – على ما فعلوه في (فخِذ) حيث قالوا: فَخْذ، وفي (عَضُد) حيث قالوا: عضْد، وذكر سيبويه بعض الشواهد الشعرية التي حدث فيها إسراع في مقطع من مقاطع الكلمة في البيت، ترتب عليه حذف الحركة، من مثل قول الراجز:

إذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ: صَاحِبْ قَوِّمِ بِالدَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ العُوَّمِ(٣٢)

فالأصل في كلمة "صاحِبْ": صاحبي، لكن الشاعر أسرع النطق في المقطع الأخير إسراعاً نتج عنه حذف الحركة الطويلة.

والباب الثاني: "باب وجوه القوافي في الإنشاد"(٣٣):

تحدث فيه عن القوافي، وما يحدث فيها من الإبطاء المترتب عليه طول الحركة القصيرة كما في قول جرير:

أقِلِّي اللومَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا(٣٤)

يقصد "والعتابْ"، أو زيادة حركة بعد الحرف الأخير الساكن، كقول امرئ القيس:

أغرَّكِ مِنِّي أنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ(٣٥)

حيث زاد الكسرة بعد اللام في الفعل "يفعل".

كما فرق سيبويه بين الترنم والإنشاد، بأن الترنم أبطأ من الإنشاد، فالعرب يلحقون حروف المد القوافي في الترنم، أما الإنشاد فجاء على صور ثلاث:

١- الإنشاد كالترنم تماماً، وهي عند أهل الحجاز، فالإنشاد والترنم عندهم على صورة واحدة.

٢- إلحاق القافية نوناً بدلاً من حروف المد، وهذه الصورة اشتهرت عند أكثر بني تميم.

٣- إجراء القوافي مجراها من الكلام، فلا يلحق بها شيء(٣٦).

وهذه الملاحظات عن الترنم والإنشاد التي سجلها سيبويه لا يتصور أنها خاصة بالقوافي دون بقية البيت، بل يحدث ذلك على مستوى البيت كله(٣٧).

*** ابن جني:**

جاء حديثه عن علاقة التزمين بالإيقاع في ثلاثة أبواب:

"باب في مطل الحركات" ، و"باب في مطل الحروف" ، و"باب في إنابة الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة"(٣٨).

في هذه الأبواب يؤكد ابن جني أن رغبة الشاعر في سلامة الوزن، والمحافظة على إيقاع الشعر، تجعله يطيل الحركة حتى تصبح حرف مد، أو يقصّرها فتصير حركة قصيرة. فمثال الأول قول الفرزدق:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ(٣٩)

فللمحافظة على إيقاع الشعر لجأ المنشد إلى إشباع الكسرة في "الصيارف" فصارت "الصياريف"، ومثل ذلك حدث في "الدراهيم"، إلاَّ أنّ عدم الإشباع للكسرة بعد الهاء في "الدراهم" لا يخل بالوزن؛ لأن الخبن

مقبول في البسيط، فليس من باب الضرورة الشعرية، ولذا لم يذكره النحويون، إلا أنه لا بأس من ذكره هنا؛ لأن المقام مقام أداء وإنشاد وتعويض، ومقام وظيفة يؤديها التزمين.

ومثال الثاني قول الشاعر:

كَفَّاكَ كَف لاَ تُلِيقُ درْهَما جُوداً وَأُخْرَى تُعطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا(٤٠)

فكلمة "تعطِ" أسرع المنشد فيها إسراعاً أدّى إلى أن صارت ياء المدّ كسرة؛ من أجل سلامة الإيقاع؛ لأن إبقاء ياء المدّ على كمّها الزمني الطبيعي يؤدي إلى كسر الوزن، واختلال الإيقاع.

ثالثاً: الأثر المترتب على التزمين:

دوّن القدماء التفاتات جادة تعد آثاراً للتزمين، منها:

١- الانتقال الحركي Dynamic Displacement:

ذلك أن يترتب على الإسراع في التزمين أن تتغير وظيفة الصوت من إنهاءٍ للمقطع إلى بداية لمقطع آخر، وقد سجّل القدماء شيئاً من ذلك، فمن العرب من ينطق: (مَنْ أَبُوكَ man/ʔa-bo:-ka) بحذف الهمزة، فتصير (مَنَ بُوكَ؟ ma-na-bo:-ka)، ويُفسَّر هذا بأنّه تحت تأثير السرعة في النطق سقطت الهمزة، بعد نقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، كما تغيرت وظيفة (النون)، حيث أصبحت فاتحة لمقطع جديد (نَ na) بعد أن كانت خاتمة لمقطعها الأول (مَنْ man)(٤١).

٢- الازدواج Doubling:

يقابل هذا المصطلح مصطلحاً عربياً مشهوراً هو "الإدغام"، ذلك الذي يقع للصوتين المتماثلين، أو المتقاربين، أو المتجانسين، إذا سُكّن أولهما، وتحرّك الآخر.

وظاهرة الإدغام في اللغة العربية، والقراءات القرآنية، واللهجات يقابلها ظاهرة أخرى هي الفكّ، وقد توزعت الظاهرتان: الإدغام، والفك بين علماء القراءات واللهجات العربية القديمة، فمن القرّاء من يفكّ، ومنهم من يدغم، كذلك من اللهجات من يؤثر الفك كأهل الحجاز، ومنها من يؤثر الإدغام كتميم، وقد جاء القرآن بالظاهرتين معاً. قال الله تعالى:"قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ" (النور: ٣٠)، وقال تعالى: " وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ" (لقمان: ١٩)، وقال تعالى: "مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ" (المائدة: ٥٤)، وقال تعالى: "وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ" (البقرة: ٢١٧).

وقد درست ظاهرة الإدغام من قبل أسلافنا في ميدان القراءات، وفي ميدان اللهجات، وفي ميدان الصرف دراسة لم يحدث مثيلها في اللغات الأخرى، وعلاقة التزمين بظاهرتي الإدغام والفك علاقة قوية واضحة، ذلك أن الإدغام يتناسب مع الإسراع، بل هو أثر من آثار السرعة؛ وبيان ذلك: أن التحركات التقطيعية المطلوبة للمثلين قبل الإدغام عبارة عن أربعة تحركات، لكنّها عند تنفيذ الإدغام تقتصر إلى تحركين ونصف، وهذا الاقتصاد في الجهد العضلي يقابله اقتصاد في الكم الزمني، بمعنى أن

التزمين يصبح أسرع، وبصورة أخرى: فإن الإسراع في النطق لا يتلاءم مع الفك، وإنّما مع الإدغام على النحو الذي سبق تفسيره.

٣- التخفيض Reduction:

"وهو عبارة عن نقص في زمن الصوت، تحت تأثير سرعة النطق، وهو درجة من التغيّر تأتي بعد التغيّر السابق الذي هو الازدواج"(٤٢).

وحديث ابن جني – السابق الذكر – عن إنابة الحركة عن الحرف هو من قبيل التخفيض في زمن الصائت، فكلمة (تعطي) صارت (تعطِ) في البيت السابق؛ وذلك بتقصير الصائت الطويل (ياء المدّ) إلى صائت قصير (كسرة)؛ لأنّ الوزن الشعري، أو الإيقاع اقتضى ذلك التخفيض في زمن الصائت الطويل، ولو تتبّعنا دراسة الكم الزمني للأصوات في التزمين السريع، أو السريع جداً؛ لرأينا ظاهرة التخفيض في زمن الصوت واضحة، وما الفرق بين تلاوة التحقيق، والترتيل، والتدوير، والحدر – وهي السرعات المقنّنة والمقبولة في تلاوة القرآن الكريم – إلا فرق في الكمّ الزمني للأصوات، فيكون طويلاً في تلاوة التحقيق، ويكون قصيراً في تلاوة الحدر .. وهكذا.

٤- الحذف Omission:

ترتبط ظاهرة الحذف لبعض أصوات الكلمة بالإسراع الزائد في التزمين، ومعنى هذا أنّ الحذف ينشأ نتيجة الإسراع في النطق، وقد سجّل القدماء صوراً كثيرة لهذه الظاهرة، منها:

- **(لم يَكُ – لم أُبَلْ) في (لم يَكُنْ – لم أُبَالِ)، وقد سبق عرض ذلك في الحديث عن كثرة الاستعمال كعامل مؤثر في التزمين.**

- (لاَ بَ لك – أَرَيْتَ – وَيْلِمِّه) في (لا أَبَ لك – أرأيت – وَيْلٌ لأمِّه) مما سجّله ابن جني[٤٣]، وغير هذا كثير في العربية.

وتُفسّر هذه التغييرات (الازدواج – التخفيض – الحذف) الناتجة عن الإسراع في التزمين بأنها تغييرات حدثت على مستويين[٤٤]:

الأول: المستوى الصوتي:

بمعنى أنّ هذه التغييرات ترجع إلى الناطق نفسه، فقد تحدث من متكلّم، ولا تحدث من الآخر، وعلى ذلك لا تكون هذه التغييرات جزءاً من النظام اللغوي العام.

الثاني: المستوى الفونولوجي:

بمعنى أن يستقر التغيير بين أهل اللغة، ويصبح جزءاً من نظامهم اللغوي العام، فتنشأ صيغة جديدة للكلمة، فيحدث – حينها – أحد أمرين:

أولهما: أن تستعمل الصيغتان معاً، كما نرى في:

عُلَبط وعُلاَبط

مُغَيْلِمٌ و مُغَيْلِيمٌ في تصغير مغتلم

جُوَيْلِقٌ و جُوَيْلِيقٌ في تصغير جوالق

مُقَيْرِبٌ و مُقَيْرِيب في تصغير مقترب[٤٥]

فهذه الأمثلة وغيرها تدلّ على استخدام العربي للصيغتين معاً، فلا فرق بينهما دلالياً، إنّما يكمن الفرق في طول الحركة، فهي في الصيغة الأولى قصيرة، وفي الثانية طويلة، وتفسير ذلك: أنّ إحداهما نشأت عن الأخرى بتأثير عامل التزمين[٤٦]، فمثلاً في (مغيلمٌ – مغيليمٌ): إما أن يكون الأصل هو (مغيلمٌ mo-γay-Le-mon)، وعن طريق الإبطاء في التزمين طالت الحركة في المقطع (Le)، فصارت (Le:) فنشأت الصيغة

(مغيليمّ mo-γay-Le:-mon)، وإما أن يكون الأصل هو (مغيليم)، وعن طريق الإسراع في التزمين قُصّرت الحركة، فنشأت الصيغة (مغيليمّ)، وبذلك أصبح للكلمة صيغتان مقبولتان عند أهل اللغة.

والأمر الثاني: أن تحلّ الصيغة الجديدة محل الصيغة الأولى في الاستعمال، ومن ذلك: ما قيل في (لَيْسَ – لَنْ) فـ(لَيْسَ) متطورة – كما قيل – عن (لا أَيِسَ)، فقد حذفت الهمزة، وقُصِّرت الألف، ثمّ حذفت الحركة بعد الياء، وذلك لكثرتها في الاستعمال، مما يترتب عليه الإسراع في النطق، فصارت (لَيْسَ). وبالنسبة لـ(لَنْ)، فأصلها – عند الخليل – (لاَ أَنْ) حذفت الهمزة تخفيفاً؛ لكثرتها في الاستعمال، ثمّ حذفت الألف؛ لسكونها، وسكون النون بعدها، فصارت (لَنْ)[٤٧].

خاتمة:

لقد أبرزت هذه الدراسة جهود أسلافنا من علماء القراءات والتجويد، ومن اللغويين في دراستهم لظاهرة التزمين، ويمكن تلخيص هذه الجهود على النحو الآتي:

١- **التفات القرّاء لعنصر السرعة في القراءة، وتحديد أنواعها المقبولة، وغير المقبولة.**

٢- **إدراك علماء القراءات والتجويد للوظيفة التي يقوم بها كل من: السرعة، أو الطول، واتخاذهم تقنية جديدة في تحديد الزمن وقياسه.**

٣- **تفريق العلماء وتصنيفهم للمدود في القرآن الكريم بمراعاة الحكم (الوجوب والجواز)، وبمراعاة الدرجة (حركتان – أربع – ست)، وربطهم الدقيق بين الطول والتزمين من خلال كلامهم عن أطول القرّاء مدّاً، وسبب ذلك من أنه يؤثر التحقيق على سرعات القراءة الأخرى.**

٤- **تناول اللغويين للتزمين من خلال حديثهم عن (كثرة الاستعمال) الذي يعدّ عاملاً مؤثّراً في التزمين.**

٥- **حديث اللغويين عن وظائف التزمين النفسية، واللغوية، والإنشادية.**

٦- **رصد علمائنا اللغويين الآثار الناجمة عن التزمين من مثل: الانتقال الحركي، والازدواج، والتخفيض، والحذف.**

إن الدراسات العربية في ميداني القراءات واللغة سبقت الدراسات الصوتية الحديثة في دراسة ما يتّصل بظاهرة التزمين، مما يمكّن دارسوا

اللغة اليوم من القيام بدراسات علمية عمليّة مكثّفة؛ تبين ما ألمحوا إليه، وتكمل ما بدأوا به، وتنسج على منواله.

المصادر والمراجع:

١- آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم: عون المعبود شرح سنن أبي داود، مع شرح الحافظ شمس الدين ابن قيم الجوزية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ١٠ج.

٢- أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٧م.

٣- بابصيل، عائشة صالح: النظام الأدائي للجملة الشرطية في العربية الفصحى المعاصرة في المملكة العربية السعودية من خلال خطب الجمعة في الحرمين الشريفين، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات بجدة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٤- جرير: شعراؤنا، شرح ديوان جرير، تقديم وشرح تاج الدين شلق، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ط ٣.

٥- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ٤ج.

٦- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي: النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، جزآن.

٧- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد النجار، بيروت، دار الهدى، ط ٢، ٣ج.

٨- حسان، خالد إسماعيل: في اللسانيات العربية المعاصرة، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٨م.

٩- الحمد، غانم قدوري: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، بغداد، مطبعة الخلود، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٠- الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان: سر الفصاحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١١- علام، عبد العزيز أحمد: من التزمين في نطق العربية الفصحى بمصر المعاصرة، رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية – قسم أصول اللغة، ١٩٧٣م.
١٢- ابن قنبر، أبو بشر عمرو بن عثمان: كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ٥ج.
١٣- القيس، امرؤ: ذخائر العرب، ديوان امرئ القيس، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، ط ٤.
١٤- نصر، محمد مكي: نهاية القول المفيد في علم التجويد، صححه علي محمد الضباع، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤٩هـ.
١٥- هلال، عبد الغفار حامد: الصوتيات اللغوية – دراسة تطبيقية على أصوات اللغة العربية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٨م.

(١) أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري: النشر في القراءات العشر، صححه وراجعه علي محمد الضباع، (بيروت دار الكتب العلمية)، ١/٢٠٥.

(٢) السابق، ١/٢٠٧.

(٣) انظر: السابق، ١/٢٠٧-٢٠٨.

(٤) انظر: السابق، ١/٢٠٧.

(٥) انظر: السابق، ٢/٣١٣.

(٦) السابق.

(٧) انظر: السابق، ٢/٣٢١-٣٢٦.

(٨) انظر: السابق، ٢/٣١٣-٣٤٤.

(٩) انظر: د. عبد العزيز علام: من التزمين في نطق العربية الفصحى بمصر المعاصرة، (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة- قسم أصول اللغة، ١٩٧٣م)، ص ٢٠٨-٢١٣.

(١٠) انظر: محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد في علم التجويد، صححه علي محمد الضباع، (مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤٩هـ)، ص ١٨-١٩.

(١١) انظر: ابن الجزري: النشر، ١/٢٠٥-٢٠٩.

(١٢) هكذا في الأصل، والصواب هو: مقصود، أي أن العرب تقصد إليه في أدائها.

(١٣) انظر: النشر، ١/٣٤٤-٣٤٥.

(١٤) انظر: السابق.

(١٥) انظر: محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد، ص ١٣٠.

(١٦) السابق.

(١٧) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، (بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ٢٠٢/٤.

(١٨) انظر: د. عبد العزيز علام: من التزمين في نطق العربية الفصحى، ص ٢١٨.

(١٩) أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي: سرّ الفصاحة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، ص ٥٩.

(٢٠) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، (دار الفكر للطباعة والنشر)، ١٠٥/١.

(٢١) السابق، ١٧/٢.

(٢٢) أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي: عون المعبود شرح سنن أبي داود، مع شرح الحافظ شمس الدين ابن القيم الجوزية، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، كتاب العلم، باب في سرد الحديث، رقم ٣٦٤٩ – ٣٦٥٠، ج١٠، ص٦٣.

(٢٣) د. عبد العزيز علام: من التزمين في نطق العربية الفصحى، ص ٢٢٤.

(٢٤) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق محمد النجار، (بيروت، دار الهدى، ط٢)، ١٢٨/٣.

(٢٥) الكتاب، ٢٣١/٢.

(٢٦) د. عبد العزيز علام: من التزمين في نطق العربية الفصحى، ص ٢٢٦.

(٢٧) الخصائص: ١٢٩/٣.

(٢٨) السابق، ٣٧٠/٢-٣٧١.

(٢٩) الكتاب، ١٦٥/٤-١٦٦.

(٣٠) انظر: د. عبد العزيز علام: من التزمين في نطق العربية الفصحى، ص٢٣٠، والمقصود بالأمثلة: هما ضَارِبَانِ – هم مُسْلمونَ – هُنَّ – ضربتُنَّ – أَيْنَ – ثُمَّ – كَيْفَ – لَيْتَ – لَعَلَّ.

(٣١) الكتاب، ٥٥١/٣.

(٣٢) انظر: الكتاب، ٢٠٢/٤-٢٠٤، والراجز هو أبو نخيلة.

(٣٣) انظر: السابق، ٢٠٤/٤-٢١٦.

(٣٤) انظر: جرير: شعراؤنا، شرح ديوان جرير، تقديم وشرح تاج الدين شلق، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، ص ٨٤.

(٣٥) انظر: امرؤ القيس: ذخائر العرب، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار المعارف، ط٤)، ص ١٣.

(٣٦) انظر: كتاب سيبويه، ٢٠٤/٤-٢٠٨.

(٣٧) انظر: د. عبد العزيز علام: من التزمين في نطق العربية الفصحى، ص٢٣٥.

(٣٨) انظر: الخصائص، ١٢١/٣-١٣٦.

(٣٩) ديوان الفرزدق، تحقيق عبد الله الصاوي، (القاهرة، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م)، ص ٥٧٠.

(٤٠) انظر: الخصائص، ١٣٣/٣، ورد البيت في لسان العرب في (لاق) غير منسوب.

(٤١) انظر: د. عبد العزيز علام: من التزمين في نطق العربية الفصحى، ص ٢٣٧.

(٤٢) السابق، ٢٣٨.

(٤٣) انظر: الخصائص، ٣/١٥٠-١٥١.

(٤٤) انظر: من التزمين في نطق العربية الفصحى، ص ٢٤٠-٢٤٢.

(٤٥) انظر: سيبويه: الكتاب، ٣/٤٢٦-٤٢٧.

(٤٦) وإن كان الدكتور عبد العزيز علاّم قد أضاف النبر عاملاً ثانياً، حيث ينتقل من المقطع الأول في (علبط) إلى المقطع قبل الأخير في (علابط)، فإن كان هذا العامل يصدق على (علبط – علابط) فإنه لا يصدق على بقية الأمثلة إلا في حالة الوقف.

(٤٧) انظر: ابن جني: الخصائص، ٣/١٥١.